الأمم المتحدة

A/HRC/39/34

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

اجتماع الخبراء المعقود بين الدورتين للنظر في الثغرات والتحديات وأفضل الممارسات المتصلة بتمتع جميع النساء والبنات تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٦ المتعلق بتمتع جميع النساء والبنات تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا القرار، طلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم اجتماع خبراء بين الدورتين مدته يومان للنظر في الثغرات والتحديات وأفضل الممارسات المتصلة بتمتع جميع النساء والبنات تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإعداد تقرير عن نتائج هذا الاجتماع لعرضه على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين. وقد عُقد اجتماع الخبراء في جنيف في ٢ و٣ أيار/مايو ٢٠١٨.

GE.18-12470(A)

1812470

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٨/٣٦، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم، بالتعاون مع الدول الأعضاء، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، عقد اجتماع خبراء بين الدورتين مدته يومان للنظر في الثغرات والتحديات وأفضل الممارسات المتصلة بتمتع جميع النساء والبنات تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما طلب المجلس إلى المفوض السامي أن يعد تقريراً عن نتائج هذا الاجتماع وأن يعرضه على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين.

٢- وعُقد اجتماع الخبراء المقرر له يومان بين الدورتين في ٢ و٣ أيار/مايو ٢٠١٨ في جنيف. وحضر حلقة العمل هذه ستة عشر خبيراً، في حين أن سيدة من الخبراء لم تستطع أن تحضر الاجتماع شخصياً فشاركت بعرض مقدم منها. وكان باب الاجتماع مفتوحاً أمام المراقبين، بما في ذلك الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميون. ويوجِز المفوض السامي في هذا التقرير المناقشات التي عقدها الخبراء، ومداخلات المراقبين، والممارسات الواعدة التي عُرضت في الاجتماع.

٣- واستندت المناقشات التي دارت في اجتماع الخبراء إلى التقييمات القائمة واستُخدمت فيها أمثلة توضيحية للمجالات التي يمكن تعزيز إدماج المنظور الجنساني فيها. وفي المناقشات التي دارت، ربط المشاركون عدداً من أهداف التنمية المستدامة عبر الأبعاد الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – لخطة عام ٢٠٣٠ من منظاري حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وقدم الخبراء اقتراحات بشأن كيفية إدماج منظور جنساني في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وكيفية ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة معزِّزة لحقوق المرأة وللمساواة بين الجنسين. كما قدموا توصيات بشأن كيفية تعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف في الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تعزز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ويمكن، على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاطلاع على جدول الأعمال والمذكرة المفاهيمية والعروض الكاملة التي قدمها الخبراء[(١)].

ثانياً- تحديد السياق

٤- في قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التزمت الدول بحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات، مع الاعتراف بأن انعدام المساواة بين الجنسين لا يزال يشكل تحدياً هائلاً يواجه التنمية المستدامة. وسلّمت الدول أيضاً بأن

(١) انظر الرابط:
www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/SystematicMainstreamingIntersessionalMeeting.aspx.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والبنات سيسهمان إسهاماً حاسم الأهمية في تحقيق تقدم نحو بلوغ جميع أهداف ومقاصد خطة عام ٢٠٣٠، وأن تعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملية تنفيذ هذه الخطة هو أمر حاسم الأهمية. وأعادت الدول التأكيد أيضاً على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، ودعت إلى تنفيذ جدول الأعمال الجديد بطريقة تتسق مع حقوق والتزامات الدول بموجب القانون الدولي.

٥- وقد سلّم الخبراء في اجتماع ما بين الدورتين بأن خطة عام ٢٠٣٠ تحتوي على أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة وذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق عالمياً؛ تركز على الاستدامة والمساواة والسلام والتقدم الإنساني، ويمكن أن توفر حججاً مضادة قوية لصعود راية التطرف والصراع وتدهور البيئة؛ وتعهدوا بعدم ترك أحد خلف الركب، وهو ما يطعن في اتجاه انعدام المساواة الآخذ في التعمّق داخل البلدان وفيما بينها؛ ويضع الناس في بؤرة الاهتمام. وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار خطة عام ٢٠٣٠ خطة تشغيلية لتحقيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦- وفي الوقت نفسه، كشف استعراض أجرته مؤخراً هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، استناداً إلى إحصاءات قوية وتحليلات جديدة، عن استمرار أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في جميع أبعاد التنمية المستدامة، في جميع البلدان والمناطق، وأظهر هذا الاستعراض أن التقدم المحرز في كثير من المجالات قد ظل أبطأ من أن يحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠[٢]. وفي هذا السياق، شدد الخبراء على أن انعدام المساواة القائم على نوع الجنس وتفاعلاته مع الأوجه الأخرى لانعدام المساواة، بما في ذلك تلك القائمة على التوجه الجنسي، والانتماء العرقي، والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية، والعجز والعمر، ينبغي مواجهتها والتصدّي لها بشكل شامل طوال عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧- ولتحقيق هذه الغاية، اقتُرحت أربعة مجالات رئيسية للعمل:

(أ) تحسين رصد التقدم المحرز لصالح النساء والبنات عن طريق تعزيز الإحصاءات الجنسانية (المتعلقة بنوع الجنس) ودعم النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بـ ٦ من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي تفتقر إلى مؤشرات محددة قائمة على نوع الجنس[٣]؛

(ب) وضع المساواة بين الجنسين في صميم عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق اتباع سياسات تحقق تحولاً في المواقف الجنسانية؛

(ج) سد الفجوة التمويلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(د) تعزيز المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات.

(٢) UN-Women, *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development*. (New York, 2018).

(٣) حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تقريرها، أن الأهداف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي)، و٧ (توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة)، و٩ (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، و١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، و١٤ (الحياة تحت الماء)، و١٥ (الحياة على الأرض) تفتقر إلى مؤشرات قائمة على نوع الجنس.

٨- وفيما يتصل بالمجال الرئيسي الأول، سلّم المشاركون بأنه من الأهمية القصوى عدم التراجع عن المكاسب التي تحققت بشِق الأنفس في إطار عملية الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مع النهوض في الوقت نفسه بالمساواة بين الجنسين وبحقوق النساء والبنات في جميع جوانب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها، بما يتماشى مع مبدأيها الرئيسيّيْن المتمثليْن في عدم قابلية التجزئة والشمولية.

٩- وأشارت نائبة المفوض السامي في بيانها الافتتاحي إلى أن الناس في جميع أنحاء العالم يرفعون أصواتهم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي - ويكون ذلك أحياناً بطريقة إبداعية وأحياناً بطريقة مدمرة. وهذا الأسلوب الجديد للتفاعل يحدث بما يتجاوز بكثير النطاق المباشر الذي يصل إليه الممثلون السياسيون الرسميون، ويؤدي إلى زيادة دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الجهات الفاعلة الخاصة، والجهات الفاعلة التقليدية، والجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وتساءلت عن كيفية ضمان المشاركة في هذه الدينامية من جانب النساء والبنات، بوصفهما عاملين فعاليْن لأغراض التنمية.

١٠- وأكد العديد من الخبراء على أهمية الديموغرافيا. إذ يشهد العالم حالياً أكبر جيل من الشباب في التاريخ، حيث يتركز ٩٠ في المائة من الشباب في البلدان الفقيرة. وكان هؤلاء هم أكثر من يجري عادة استبعادهم في عملية صنع القرار. وسيكون تأثير ذلك على حياة الأطفال والنشء، وخاصة البنات، بمثابة اختبار حاسم لنجاح أو فشل خطة عام ٢٠٣٠.

١١- وفي الختام، أكد المشاركون على أن النساء والبنات ليسوا مجموعة متجانسة وأنه من المهم التركيز على النساء والبنات الأكثر معاناة من التهميش بسبب أشكال التمييز المتداخلة التي يواجهنها. وبالمثل، سُلِّم بأن البشر يتألفون من طيف واسع من الهويات الجنسانية، وهكذا ينبغي فهم نطاق المساواة بين الجنسين على أنه يشمل ضمان المساواة ليس فقط للنساء والرجال من الجنسين، ولكن أيضاً للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الأشخاص غير الثنائيين[٤].

ثالثاً- دمج حقوق المرأة ومنظور جنساني في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

١٢- خُصص جزء واحد من المناقشة لتحليل الروابط بين الأبعاد الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - من خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق النظر إليها من منظوري المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وعرض الخبراء مدى ما للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من أهمية بالنسبة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخاصة في المجالات التي لا يزال فيها التنفيذ والرصد

(٤) انظر أيضاً قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢؛ والتوصية رقم ٣٥(٢٠١٧) الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، التي تحدِّث التوصية العامة رقم ١٩، الفقرة ١٢؛ والتعليق العام رقم ٢٠(٢٠٠٩) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ٣٢. وفي سياق التحرر من العنف، انظر أيضاً التعليق العام رقم ٣٥(٢٠١٤) للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، الفقرتين ٣ و٩.

المستجيبان للاعتبارات الجنسانية ضعيفين، مثل إدارة الموارد الطبيعية والأنشطة الصناعية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والتحضر، والبيئة والنظم الإيكولوجية.

١٣- وناقش أحد الخبراء دور المرأة في الإنتاجية الزراعية، مُسلطاً الضوء بشكل خاص على السبب في أن إعمال حقوق المرأة أمر هام لكل من الإنتاج المستدام، والبيئة، والعمل المناخي، بالاستناد إلى الخبرة في شرق أفريقيا. كما أن تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة والمراعية للمناخ عن طريق سد الفجوة بين الجنسين من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ (القضاء على الفقر)، و٢ (القضاء على الجوع)، و٤ (التعليم الجيد)، و٥ (المساواة بين الجنسين)، و٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي)، و٧ (الحصول على الطاقة النظيفة للجميع بتكاليف معقولة)، و٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، و١٣ (العمل المناخي)، و١٥ (الحياة على الأرض). وكان لنمو الناتج الزراعي تأثير سلبي قوي على الحد من الفقر وعلى الأمن الغذائي. ومع ذلك، تأثرت الإنتاجية الزراعية تأثراً سلبياً بأوجه انعدام المساواة بين الجنسين، ما أسفر عن حدوث خسائر كبيرة للاقتصادات المحلية والحكومات ككل. وفي ملاوي، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي سد الفجوة بين الجنسين إلى انتشال أكثر من ٠٠٠ ٢٣٨ شخص من دائرة الفقر كل عام.

١٤- وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تشكل النساء ما بين ٣٠ و٨٠ في المائة من السكان العاملين في مجال الزراعة، ومع ذلك، اتضح باستمرار أنهن أقل إنتاجية من المزارعين الذكور بسبب مجموعة من القيود. ووجدت الدراسات أن العناصر التي تعوق الإنتاجية الزراعية للمرأة تشمل انعدام المساواة في إمكانية الحصول على عوامل الإنتاج الزراعية الرئيسية مثل الأرض والمعرفة والأسمدة والبذور المحسنة؛ وانعدام إمكانية تدبير العمالة المستأجرة بسبب المعايير الثقافية السائدة التي لا تسمح للنساء باستئجار العمال الذكور؛ وبسبب مشاكل ضيق الوقت التي تواجهها النساء بسبب عدم دفع مقابل لما يقمن به من رعاية وعمل منزلي؛ والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة. ومن أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، سيلزم اتخاذ تدابير سياساتية مراعية للاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس. وقد يلزم أن تؤدّي هذه التدابير إلى تغيير المعايير الاجتماعية المتعلقة بالجنسين في الأنشطة الزراعية عن طريق إشراك المرأة في صياغة السياسات وتنفيذها، وتمكين المرأة عن طريق إكسابها المعرفة والمهارات، وبناء قدرات المرأة التي تمكّنها من إدارة شؤونها المالية وإشراك الرجال كشركاء. وقد يلزم اتخاذ تدابير لتحسين إمكانية حصول النساء المزارعات على التكنولوجيات الموفرة للعمالة واستخدام هذه التكنولوجيات لأغراض الإنتاج الزراعي والاستخدام المنزلي، بما في ذلك تحسين الحصول على المياه والطاقة النظيفة. وينبغي توفير خدمات الإرشاد الزراعي المراعية للمناخ وللمنظور الجنساني من أجل المرأة. وقد يلزم أيضاً اتخاذ تدابير لتحسين إمكانية حصول المرأة على الأراضي والموارد الأخرى وممارسة السيطرة عليها، بما في ذلك البذور المحسنة والأسمدة والموارد المالية. وأخيراً، ينبغي جمع البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس وتحسين الأدوات الإحصائية[٥].

(٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التوصيات السياساتية، انظر التقرير المعنون "The Cost of the Gender Gap in Agricultural Productivity in Malawi, Tanzania, and Uganda" و the policy brief, "Equally Productive? Assessing the Gender Gap in Agricultural Productivity in Rwanda". متاح على الرابط: "http://africa.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/05/equally-productive".

١٥- وأبرز أحد الخبراء أهمية وجود تركيز قوي على المساواة بين الجنسين عند تسخير العائد الديموغرافي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فهذا العنصر سيكون حاسم الأهمية بالنسبة إلى السياسات المتصلة بالنمو الاقتصادي، والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، والتحضر، وإدارة الموارد الطبيعية، والاستجابات لتغير المناخ. وقد حدث العائد الديموغرافي نتيجةً لحدوث انخفاض في الخصوبة، وما حدث ترتيباً على ذلك من انخفاض في حجم ونسبة السكان الشباب وزيادة في عدد السكان الذين هم في سن العمل. ومع الإعداد المطلوب والسياسات الصحيحة، يمكن للعائد الديموغرافي أن يُحدث تحولاً إيجابياً في البلدان التي لديها إمكانات التنمية الطويلة الأجل. كما يمكن أن يتيح الفرصة لخلق فرص عمل منتجة ولزيادة استثمار رأس المال البشري في الأجيال الشابة ولتمكين الناس، وخاصة البنات، وتعزيز رفاههم. وقد أُشير إلى أن الفرصة في الطريق لتحقيق عائد ديمغرافي في كثير من البلدان، وخاصة في أفريقيا.

١٦- ومع ذلك، فالعائد الديمغرافي ليس أمراً مسلَّماً به؛ بل إنه يتطلب اتّباع سياسات صحيحة. فبدون السياسات المناسبة، قد لا يؤدي انخفاض الخصوبة وزيادة القوة العاملة النسائية إلى أكثر من زيادة استغلال النساء العاملات. فلم يحقق أي بلد قط العائد الديموغرافي دون تحمّل التزامات سياساتية هامة وطويلة الأجل تتضمن تركيزاً قوياً على المساواة بين الجنسين. واشتملت التدابير السياساتية اللازمة على تمكين الناس، ولا سيما النساء والبنات، من أجل اختيار أفضل الخيارات لأنفسهم ولأسرهم؛ وضمان حصول النساء والأزواج على خدمات تنظيم الأسرة وأن يكون لديهم الحقوق والحريات التي تمكّنهم من تحديد خياراتهم الإنجابية؛ ودعم النساء الشابات لكي يتمتعن بتكافؤ الفرص مع الرجال في التعليم والعمل[٦]. ويتعين أن تقترن هذه التدابير بجهود ترمي إلى القضاء على الممارسات الضارة - مثل زواج الأطفال، والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجنساني ضد النساء والبنات - وتعزيز إعمال الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية.

١٧- وأكّد أحد الخبراء على إسهام نساء الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة لشعوبهن وكوكبهن. إذ تقوم نساء الشعوب الأصلية بحماية التنوع الأحيائي (البيولوجي) والنظم الإيكولوجية، وباتخاذ إجراءات بشأن المناخ عن طريق حماية الأراضي والبيئة في أقاليمهن التقليدية، وحماية البذور المستخدَمة لدى السكان الأصليين وتطبيق معارفهم في سياق الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ وإلى التكيف معه. وهذه الإجراءات ذات صلة بتحقيق هدفي التنمية المستدامة ١٣ (الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ) و١٥ (الحياة على الأرض). وينبغي الاعتراف بنساء الشعوب الأصلية باعتبارهن عوامل للتغيير وينبغي الاعتراف بإسهاماتهن ومعارفهن وبحماية واحترام هذه الإسهامات والمعارف.

١٨- وفي السنوات الأخيرة، أُجريت تحليلات ووضعت إرشادات بشأن إدماج منظور جنساني وحقوق المرأة في جوانب الاستجابة لتغير المناخ. وقد أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم ٣٧(٢٠١٨) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ، إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم مخاطر وتأثيرات

(٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التوصيات السياساتية، انظر التقرير المعنون Global Agenda Council on the Demographic Dividend, "Harnessing the Opportunity of the Demographic Dividend", World Economic Forum, 2015.

الكوارث على الصعيد العالمي عن طريق زيادة وتيرة وشدة مخاطر الطقس والمناخ. وأدت أوضاع الأزمة إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة القائمة من قبل بين الجنسين، وكذلك إلى زيادة حدة أشكال التمييز المتداخلة الموجَّهة، في جملة أمور، ضد النساء اللاتي يعشن في أوضاع فقر؛ ونساء الشعوب الأصلية، والنساء المنتميات إلى أقليات إثنية أو عرقية أو دينية أو جنسية؛ والنساء ذوات الإعاقة؛ واللاجئات وملتمسات اللجوء والمشردات داخلياً والنساء العديمات الجنسية والنساء المهاجرات؛ والنساء الريفيات؛ والنساء العازبات؛ والمراهقات؛ والنساء المسنات. وكثيراً ما تتأثّر هؤلاء النساء بشكل غير متناسب بالمقارنة بالرجال أو بالنساء الأخريات. ومن الناحية الأخرى، يمكن للاستجابات التحويلية الجنسانية إزاء هذه الكوارث أن تتيح فرصاً لتصحيح انعدام المساواة القائمة بين الجنسين.

١٩- وأكدت اللجنة في توصيتها العامة رقم ٣٧ على أنه من المهم أن تعزز الاستجابات للكوارث أوجه المساواة الجوهرية للمرأة، وخاصة للنساء اللواتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز، وأن تضمن هذه الاستجابات مشاركة النساء والبنات وتمكينهن، وأن تعترف بالأهلية القانونية للنساء، وبأن تعزّز إمكانية وصولهن إلى العدالة. كما أكّدت اللجنة على ما للتحليل الجنساني بشأن قضايا مثل الصحة والضمان الاجتماعي والتحرر من العنف من أهمية بالنسبة إلى تحديد المخاطر المستفحلة التي تواجهها النساء والبنات بسبب أدوار جنسهن والتمييز ضدهن في الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع بأسره، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المخاطر في إطار الاستجابة للكوارث. كما أوضحت اللجنة التزامات الدول خارج إقليمها في مجال الحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ. وأتاحت هذه التوصيات إرشادات للدول في تنفيذ الخطط والسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١١ (المدن والمجتمعات المستدامة) و١٣ (العمل المناخي) بالاقتران مع الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين).

٢٠- كما أشار الخبراء إلى الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها هيئات المعاهدات. فعلى سبيل المثال، تناولت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قضايا مثل الحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك الانبعاثات الناجمة عن استخراج الوقود الأحفوري (انظر الوثيقة CEDAW/C/NOR/CO/9) وحماية حقوق الأشخاص النازحين بسبب تغير المناخ (انظر الوثيقة CEDAW/C/PHL/CO/7-8)[٧]. وقد سلّمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن مياه الشرب الآمنة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي والطاقة والأرض والبيئة هي عناصر أساسية من حق كل شخص في مستوى معيشي لائق، بمن في ذلك النساء والأطفال. وسلّمت اللجنة أيضاً بطابع الحقوق المتوارث عبر الأجيال؛ وأكدت اللجنة في تعليقها العام رقم ١٥(٢٠٠٢) بشأن الحق في المياه، أنه ينبغي إعمال هذا الحق من أجل الأجيال الحالية والقادمة. وأفاد أحد الخبراء بأن تعليقين عامين مرتقَبين للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيتناولان مجالات خطة عام ٢٠٣٠ حيث سيلزم المزيد من التكامل بين التحليل الجنساني والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني أو للتحول في النظرة الجنسانية، أي ما يتعلق بالتنمية المستدامة والبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في

(٧) انظر أيضاً: Center for International Environmental Law and the Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, "States' Human Rights Obligations in the Context of Climate Change: Synthesis Note on the Concluding Observations and Recommendations on Climate Change Adopted by UN Human Rights Treaty Bodies".

الأرض. وستدمَج قضيتا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة المتساوية في هذين التعليقين العامين وسيوفّر التعليقان الإرشادات الأساسية للدول الأطراف بمجرد اعتمادهما.

٢١- وقد تقاسمت بعض الدول الأعضاء معلومات عن سياساتها وبرامجها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشار ممثل لأنغولا إلى اعتماد خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في الآونة الأخيرة، والتي تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص للرجل والمرأة ومكافحة الأزمات البيئية وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالمثل، ذكر ممثل لدولة بوليفيا المتعددة القوميات أن برنامج الأراضي التابع للحكومة قد أدى إلى زيادة عدد ملاك الأراضي من النساء.

٢٢- ورأى الخبراء أن المجالات الاستراتيجية التي ينبغي إيلاؤها أولوية بغية إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك في حالة البلدان ذات الموارد المحدودة، هي القضاء على العنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنساني) ضد المرأة، بما في ذلك الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ والتوزيع المتساوي للعمل المنزلي غير المدفوع الأجر؛ والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية الضارة والوصم المرتبط بها؛ والاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك في سياق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي لهما. وأكدوا أيضاً على أهمية التركيز على فئات النساء والبنات الأكثر معاناة من التهميش بسبب أشكال التمييز المتداخلة التي يواجهنها.

رابعاً- عدم ترك أحد خلف الركب: كيف يمكن أخذ التنوع والطابع المتداخل في الاعتبار؟

٢٣- كان الهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب هو الالتزام المركزي والشامل في خطة عام ٢٠٣٠. وطوال الاجتماع، أكد الخبراء على أهمية جمع بيانات مصنَّفة يمكن أن تعرض بدقة ليس فقط تنوع المجموعات المختلفة من الناس، ولكن أيضاً تداخلية الأشكال المختلفة للتمييز الذي قد يواجهونه. ودخول فئات معينة ضمن الفئات المشمولة برصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يمكن أن يكون عنصراً حاسم الأهمية بالنسبة إليها لكي تحقق البروز وهو ما يصدق بالتالي على مشاركتها بدلاً من أن تُترَك خلف الركب. فالفئات التي لم تكن مرئية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستواجه نفس الخطر المتمثل في أن تكون غير مرئية في معرض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهذه الفئات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والشعوب الأصلية؛ ومجموعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الأشخاص غير الثنائيين؛ واللاجئين؛ والمهاجرين؛ وملتمسي اللجوء؛ والأشخاص المشردين داخلياً؛ والناس الذين يعيشون في حالة فقر؛ والأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية ولغوية وعرقية - وخاصة النساء والبنات المنتميات إلى تلك الفئات.

٢٤- وأشار الخبراء إلى الجهود الجارية الرامية إلى إبراز الفئات المذكورة أعلاه. فعلى الصعيد الوطني، على سبيل المثال، كان المكتبان الإحصائيان الوطنيان في جنوب أفريقيا وكينيا يطبقان

نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في مجال البيانات[٨] وجمع البيانات للتعبير بدقة عن الأشكال المتداخلة للتمييز. وقام المكتب الإحصائي الوطني لجنوب أفريقيا بجمع بيانات مصنَّفة بحسب الجنس، والعمر، والانتماء العرقي، والوضع من حيث الهجرة، والعجز، والدِّين، والحالة المدنية، ومستوى الدخل/المعيشة. كما قامت جنوب أفريقيا بتوسيع نطاق الفئات العمرية لأغراض جمع البيانات ليصبح ١٥ سنة فما فوق، ما مكن من جمع البيانات عن كبار السن، بما في ذلك النساء الكبيرات السن اللواتي كن في كثير من الأحيان مستبعَدات من نطاق التنمية. وفي كينيا، جُمعت بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن في ذلك الأشخاص المصابون بالمهق، والأشخاص المنتمون إلى أقليات إثنية. وبالإضافة إلى تصنيف البيانات، طبق كلا المكتبين الإحصائيين الوطنيين مبادئ المشاركة والشفافية والخصوصية والمساءلة وكذلك، إلى حد ما، مبدأ التحديد الذاتي للهوية. ولتيسير أن يُطبَّق على البيانات نهج قائم على حقوق الإنسان، يتعاون مكتب الإحصاءات الوطني الكيني مع اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان.

٢٥- وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي جمع البيانات المصنَّفة وتحليلها، بما في ذلك عن الأشكال المتداخلة للتمييز القائم على نوع الجنس وعلى أسباب أخرى، وخاصة على أساس العرق والانتماء إلى الشعوب الأصلية. وأشار أحد الخبراء إلى أنه خلال السنوات العشرين الماضية، بدأ عدد متزايد من البلدان في أمريكا اللاتينية في جمع بيانات عن المنحدرين من أصل أفريقي وعن الشعوب الأصلية. وقد أُجري تحليل مكثف لتأثير أشكال التمييز المتداخلة ضد نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي[٩]. وعلى الصعيد العالمي، بُذلت أيضاً جهود لجمع بيانات عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الأشخاص ذوي الهوية الجنسانية غير المطابقة. وعلى سبيل المثال، يهدف "مؤشر دمج المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين" الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى قياس مدى تمتع هؤلاء الأشخاص بإمكانية الحصول على الفرص والخدمات ونتائج التنمية في خمسة مجالات هي: الصحة؛ والرفاه الاقتصادي؛ والأمن الشخصي والتحرر من العنف؛ والتعليم؛ والمشاركة السياسية والمدنية[١٠].

٢٦- وكان أحد التحديات الرئيسية التي ووجِهت في جمع البيانات هو كيفية التعبير بدقة عن التنوع لدى النساء والبنات وعن الأشكال المتداخلة للتمييز الذي يواجهنه. ففي أمريكا اللاتينية

(٨) انظر أيضاً: the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *A Human Rights-Based Approach to Data: Leaving No One Behind in the 2030 Agenda for Sustainable Development* (Geneva, 2018).

(٩) انظر أيضاً: the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Economic Commision for Latin America and the Caribbean, *Mujeres indígenas en América Latina: dinámicas demográficas y sociales en el marco de los derechos humanos*, 2013; *Los pueblos indígenas en América Latina: Avances en el último decenio y retos pendientes para la garantía de sus derechos*, 2014; *Situación de las personas afrodescendientes en América Latina y desafíos de políticas para la garantía de sus derechos*, 2017; L*os pueblos indígenas en América (Abya Yala): desafíos para la igualdad en la diversidad*, 2018.

(١٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه المنهجية، انظر الرابط: www.worldbank.org/en/topic/socialdevelopment/publication/investing-in-a-research-revolution-for-lgbti-inclusion.

وحدها، على سبيل المثال، حددت ٨٢٦ مجموعة نفسها على أنها شعوب أصلية، وقُدر أن ٢٠٠ شعب آخر من الشعوب الأصلية قد تكون موجودة. وفي حين أن مبدأ التحديد الذاتي للهوية هو أحد المبادئ الرئيسية لنهج حقوق الإنسان بشأن البيانات، فليس جميع الأشخاص الذين يواجهون التمييز بسبب هويتهم المتصوَّرة قد يعترفون بأنفسهم على هذا النحو. وعلى سبيل المثال، فالأشخاص الذين يعيشون مع إعاقة نفسية – اجتماعية، بمن في ذلك كبار السن، قد لا يعتبرون أنفسهم أشخاصاً ذوي إعاقة. وقد يكون الأشخاص غير الثنائيين أو غير المطابقين لنوع الجنس في أجزاء مختلفة من العالم لديهم هويات مختلفة لا تتناسب مع فئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وهكذا لا يحددون هويتهم ذاتياً على هذا النحو. وقد يؤدّي الوصم والتمييز إلى جعل الناس يمتنعون عن تحديد هويتهم ذاتياً على أنهم ينتمون إلى الفئات المهمَّشة. وكان التعبير بدقة عن هذا التنوع يشكل تحدياً، وخاصة في سياق يتسم بالموارد الشحيحة. وفي حين أن العينة التي يكون حجمها صغيراً جداً قد لا تكون ذا دلالة إحصائية، فإن عدم التعبير بدقة عن هذا التنوع ربما يعني أن بعض المجموعات تظل غير مرئية ومستبعَدة.

٢٧- وفضلاً عن ذلك، أكد العديد من الخبراء على أن أغلبية النساء والبنات والأشخاص غير المطابقين لنوع الجنس والمنتمين إلى مجموعات مهمَّشة ما زالوا غير مرئيين ومستبعَدين في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واشتملت العناصر التي أعاقت مشاركة هؤلاء النساء والبنات وجمع البيانات بشأنهن على: الافتقار إلى جنسية؛ واحتجازهن (بما في ذلك في السجون، ومراكز الهجرة، ومؤسسات الإقامة، والمستشفيات)؛ وتجريمهن/تجريمهن (على سبيل المثال: المشتغلون بالجنس، ومتعاطو المخدرات، والمهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة أو المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين)؛ والحواجز المتعلقة بالبنية التحتية أو النقل أو الاتصالات أو المعلومات؛ والقوالب النمطية الضارة، والتمييز. وأُشير إلى أن الدول قد تحتاج إلى التفاعل بشكل استباقي مع النساء والبنات المنتميات إلى الفئات المهمَّشة، بالنظر إلى أنهن قد يفتقرن إلى الموارد والتمثيل الكافي في العمليات العامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٨- وأشار الخبراء إلى أن الفئات المهمَّشة كثيراً ما تصر على الاعتراف بها وتكافح من أجل ذلك. ولمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الممثِّلة للمجموعات المهمَّشة دور حيوي في المطالبة بهذا الاعتراف. وفي الوقت نفسه، قد تنقسم وجهات النظر والمواقف بشأن قضايا معينة فيما بين المنظمات التي تمثل مجموعة معينة (مثل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو ممثلي الشعوب الأصلية) وفيما بين المنظمات التي تعمل بشأن قضايا مختلفة (على سبيل المثال، حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين). وهذه الانقسامات يمكن أن تقوّض حشدها الجماعي. وقد يلزم إجراء مزيد من الحوار فيما بين المنظمات التي تمثل المجموعات المهمَّشة نفسها، كما يكون من المفيد الاضلاع بمزيد من التعاون والتآزر فيما بين منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والمنظمات الممثلة للمجموعات المهمَّشة. ومن أجل التعبير بدقة عن تنوع الفئات المختلفة للنساء والبنات، أكد بعض الخبراء على الحاجة إلى الحوار فيما بين الثقافات والأجيال وإلى الاعتراف بالآراء المختلفة على صعيد العالم التي تتبناها الفئات المختلفة، بما في ذلك مفهوم الحقوق الجماعية. وأُشير أيضاً إلى أهمية الهوية الثقافية والنزاهة الثقافية.

خامساً- رصد التقدم المحرز بشأن مسألتي المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

٢٩- تناولت المناقشة المتعلقة بالبيانات أيضاً مسألة كيفية قياس التقدم المحرز بشأن المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٠- وأكّد أحد الخبراء على أن المؤشرات المحددة لرصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة تركز على قياس التقدم المحرز في أوضاع النساء والبنات، مثل حالتهن الصحية، ولكنها لا تقيس كيف تحسّنت مكانتهن الاجتماعية. فما لم تتحسن المكانة الاجتماعية للنساء والبنات، فلن يكون التقدم المحرز بشأن أوضاعهن مستداماً. فعلى سبيل المثال، لن يؤدي الاستثمار في تقديم خدمات الرعاية الصحية الإنجابية إلى تحقيق إمكانية وصول النساء والفتيات وصولاً مستداماً إلى هذه الخدمات إلا إذا اكتسبن القدرة الذاتية على اتخاذ القرارات والسيطرة على الموارد الاجتماعية والمالية اللازمة للحصول على هذه الخدمات. وكمنهجية لقياس نتائج البرامج المتمثلة في تحقيق تحوّل في النظرة الجنسانية، وضعت منظمة 'خطة كندا الدولية' "مؤشر تمكين النساء والبنات"[(١١)]. وقاس هذا المؤشر التغيرات المرتبطة مباشرة بالأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين عبر خمسة مجالات، هي: الأدوار والمسؤوليات؛ والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها؛ والمشاركة وصنع القرار؛ والأعراف الاجتماعية؛ والتغيير المؤسسي. ومن أجل قياس التغيرات المتعلقة بالنظرة الجنسانية، ينبغي قياس التغيرات في المواقف والتصورات المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين ليس فقط فيما يتعلق بالنساء والبنات ولكن أيضا فيما يتعلق بالرجال والأولاد.

٣١- وأشار خبراء آخرون إلى عدم الاتساق بين الغايات المدرجة تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات العالمية المحددة لقياس التقدم المحرز في إطار كل غاية من الغايات. وقد صُنفت المؤشرات العالمية المحددة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في شكل ثلاثة مستويات حسب مستوى التطوير المنهجي والتوافر الإجمالي للبيانات[(١٢)]. فعلى سبيل المثال، اعتُبرت مؤشرات المستوى الأول واضحة من الناحية المفاهيمية، وأنها ذات منهجية محددة دولياً ومعاييرها متاحة، وكانت البلدان تعد البيانات للمؤشر بانتظام. وفي الواقع، فإن مؤشرات المستوى الأول هي المؤشرات الوحيدة التي ستصدر عنها معظم الدول تقارير.

٣٢- ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن مؤشرين عالميين اثنين فقط محدَّدين في الوقت الحالي للهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين قد صُنفا بوصفهما من مؤشرات المستوى الأول. وهذان المؤشران هما: ٥-٥-٢ (نسبة النساء في المناصب الإدارية)، و٥-ب-١ (نسبة الأفراد الذين يملكون هاتفاً محمولاً، حسب الجنس). وأمّا الهدف ١٠، الذي وعد بالحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وفقاً لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فلم يتضمن سوى ثلاثة مؤشرات من المستوى الأول: ١٠-٦-١

(١١) انظر: " Plan International Canada's Architecture for Gender Transformative Programming and Measurement: A Primer" (منظمة خطة كندا الدولية: هيكلية لبرامج وقياس تحقيق التحوّل في المواقف الجنسانية: دليل).

(١٢) انظر: United Nations, Inter-Agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators, "Tier Classification for Global SDG Indicators", 2018 (الأمم المتحدة، فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، "تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في شكل مستويات"، ٢٠١٨).

(نسبة الأعضاء وحقوق التصويت للبلدان النامية في المنظمات الدولية)؛ و١٠-أ-١ (نسبة الخطوط التعريفية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية ذات التعريفات الصفرية)؛ و١٠-ب-١ (مجموع تدفقات الموارد المخصَّصة للتنمية، من جانب البلدان المتلقية والبلدان المانحة ونوع التدفق (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)). وشدد أحد الخبراء على أنه في الوقت الذي تتسم فيه غايات كثيرة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمساواة بين الجنسين بأنها شاملة إلى حد كبير وتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إذا كانت المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تستند في معظمها إلى البيانات الإحصائية والإطار الحالي، فإن معظم المكاسب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بحقوق المرأة لن تنعكس في التقارير. وأشار بعض الخبراء إلى الحاجة إلى وضع منهجيات للمؤشرات المحدَّدة في إطار الهدف ٥ المصنَّفة حالياً في إطار المستوى الثاني والمستوى الثالث لكي يمكن نقلها إلى المستوى الأول. واقترح آخرون عدم التقيّد أكثر من اللازم بالمؤشرات من المستوى الأول وأن تُستخدَم بالأحرى المؤشرات المتاحة والأكثر ملاءمة في كل بلد.

٣٣- ولم تُدرج في المؤشرات العالمية المحدَّدة لخطة عام ٢٠٣٠ بعض المؤشرات المستخدمة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، فإن المؤشر المتعلق بنسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومؤشر الالتحاق بالتعليم الابتدائي – وكلاهما مؤشران راسخان ويُستخدَمان على نطاق واسع، بما في ذلك كأحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية – لم يجر اختيارها كمؤشرين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولم يجر اختيارها لأنها ليسا كافييْن لقياس الغاية ٤-١ المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد. وفيما يلي نص المؤشر المقترح لهذه الغاية:

> ٤-١-١: نسبة الأطفال والنشء: (أ) في الصفّين ٢/٣؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الثانوية الدنيا (المرحلة الإعدادية) مع تحقيق حد أدنى على الأقل من مستوى الكفاءة في '١' القراءة و'٢' الرياضيات، حسب الجنس.

بيد أن جميع هذه المؤشرات قد صُنفت ضمن المستوى الثاني أو المستوى الثالث، بالنظر إلى عدم وضع منهجيات أو لأن البيانات لم تكن متاحة بسهولة. ونتيجة لذلك، ففي حين أن مؤشرات الالتحاق القديمة وغير الكافية ولكن القائمة قد أُسقطت من الاعتبار، فإن التدابير الأفضل الرامية إلى الحلول محلها ليست متاحة بعد، ولذلك لم يتسنّ الإبلاغ عن المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

سادساً- دور آليات حقوق الإنسان في تعزيز المساءلة عن خطة عام ٢٠٣٠

٣٤- تمثل عمليات متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها خطوة إلى الأمام من آليات الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بمثابة الآلية الرئيسية لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي. كما شجعت خطة عام ٢٠٣٠ الدول على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرَز على الصعيدين القُطري ودون القُطري، وهي استعراضات كانت تقودها البلدان وتوجهها، وكان من المتوقع أن تستخدَم كأساس للاستعراضات المنتظمة من جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وكان باب المشاركة في

عمليات الاستعراض هذه مفتوحاً أمام شتى الجهات صاحبة المصلحة. ومع ذلك، فإن تقديم التقارير من الدول كان كله طوعياً ولا تزال المساحة المتاحة لمشاركة الجهات الفاعلة غير الدول محدودة. وفي هذا السياق، ناقش الخبراء الدور المحتمل لآليات حقوق الإنسان الوطنية والدولية في تعزيز المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٥- وعلى الصعيد الوطني، سلّط الخبراء الضوء على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد وقّع المكتب الوطني للإحصاءات في كينيا واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان على مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٧ لإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في البيانات التي ترد في الإحصاءات الرسمية. وقد أدى هذا التعاون إلى زيادة الوعي بشأن تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال البيانات، وأسفر عن تحديد الفئات والأفراد الذين "تُركوا خلف الركب" في سياق رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٦- وفي أذربيجان، أعد مكتب مفوض حقوق الإنسان مؤشرات لتتبُّع التقدم الذي أحرزته الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتصل بالصحة الجنسية والإنجابية[١٣]. وقد وُضعت هذه المؤشرات على أساس أحدث التوصيات المقدَّمة من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وذلك في ستة مجالات: المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية؛ والإجهاض؛ والصحة العقلية؛ والعنف ضد المرأة؛ والتعليم الشامل والمناسب عمرياً بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد توصل مكتب مفوض حقوق الإنسان إلى اتفاق مع الحكومة لتحديث مصفوفة المؤشرات كل سنتين.

٣٧- ولاحظ المشاركون أن عملية الإبلاغ الوطني الطوعي تكتسب زخماً[١٤]؛ فقد ولّدت هذه العملية النقاش والالتزام السياسي على الصعيد الوطني وأضفت الشرعية على تفاعل الجماعات النسائية والمجتمع المدني بشكل عام مع السلطات الحكومية. وفي هذا السياق، أشار الخبراء إلى أنه سيكون من الأهمية الحاسمة أن يجري إبلاغ عمليات الاستعراض الوطنية بالتوصيات المتعلقة بكل بلد بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والتي تصدرها الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإلى أنه يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تمارس دوراً رئيسياً في دمج مثل هذه التوصيات في عملية رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

٣٨- وعلى الصعيد الدولي، لم تكن عملية الاستعراض التي أجراها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلزامية ولم تقدم تغذية مرتدة مثل ملاحظات أو توصيات. وفي ذلك المنتدى، كان الوقت المخصص للفحص والمناقشة الموضوعيين، وللمشاركة من جانب منظمات المجتمع المدني وأصحاب الحقوق، محدوداً للغاية. وفي هذا السياق، أمكن لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل عملية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، أن تمارس دوراً رئيسياً في تعزيز المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكّد الخبراء على أن عمليات

(١٣) انظر: Report by the Office of the Commissioner for Human Rights of the Republic of Azerbaijan and the United Nations Population Fund, "Assessment of the implementation status of treaty body recommendations on sexual and reproductive health and rights in the Republic of Azerbaijan", Baku, 2015. Available at http://azerbaijan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/A4_eng.pdf.

(١٤) حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان ١٤١ تقريراً قد قُدم. انظر الرابط: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/.

الاستعراض المنتظم التي تقوم بها آليات حقوق الإنسان قد استفادت بشكل جيد من المدخلات المقدَّمة ليس فقط من جانب الدول ولكن أيضاً من جانب منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى، وأن التوصيات المتولّدة عن استعراضاتها القطرية يمكن أن تكمِّل عمليات استعراض خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون التحليل المواضيعي والإرشادات التي وضعتها هذه الآليات مفيدين أيضاً لشتى الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، لأغراض تحقيق تقدم في خطة عام ٢٠٣٠ وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٩- وتبذل كثير من هيئات المعاهدات جهوداً لضمان إمكانية استخدام توصياتها بسهولة أكبر لرصد حالة أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تقوم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بوضع مجموعة من الأسئلة للدول الأطراف تمكّنها من الإبلاغ عما إذا كانت قد قامت باحترام حقوق الإنسان للمرأة وبحمايتها والوفاء بها وفقاً لمواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما تمكّنها في الوقت نفسه من تتبّع التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٥-١ والمؤشر العالمي ٥-١-١ لأهداف التنمية المستدامة. ومنذ عام ٢٠١٦، قدمت اللجنة بانتظام إسهامات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[١٥]. وفي عام ٢٠١٧، قامت اللجنة، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والفريق العامل المعني بالقضاء على التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، ومكتب المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة التابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، بإصدار بيان مشترك بشأن النظر في الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة من جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى[١٦]. وقد أنشأت عدة هيئات معاهدات أفرقة عاملة داخلية لمناقشة الروابط بين المعاهدة التي ترصدها وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبدأت تُدرج على أساس منتظم في ملاحظاتها الختامية أي توصيات تشير إلى أهداف التنمية المستدامة. وقدمت أيضاً هيئات المعاهدات في توصياتها العامة وتعليقاتها العامة تحليلات وإرشادات بشأن ربط المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة بأهداف التنمية المستدامة.

٤٠- وفيما يتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل، كشفت التقييمات التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أن ٢٦ في المائة من التوصيات المقدمة خلال الجولة الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢) تتعلق بالمساواة بين الجنسين وبالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأن ٧٧ في المائة من هذه التوصيات قد قبلتها رسمياً الدول الأعضاء المعنية. وخلال الجولة الثانية (٢٠١٣-٢٠١٧)، ازدادت النسبة المئوية للتوصيات المتصلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بين جميع التوصيات إلى ٢٨ في المائة. ومن بين هذه التوصيات، كان أعلى رقم بشكل مطلق يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس، إذ تضاعف عدد التوصيات في هذين المجالين مجتمعين (٥ آلاف) في الجولة الثانية بالمقارنة مع الجولة الأولى. وفضلاً عن ذلك، قامت ٦٣ في المائة من الدول بالإبلاغ عن أنها اتخذت إجراءات بشأن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع التوصيات التي تلقّتها خلال الجولة الأولى والمتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ولذلك فإن عملية الاستعراض تتيح فرصة كبيرة لضمان المساءلة وتتبّع التقدم الذي

(١٥) انظر الرابط:
.www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/ContributionHLPFSustainableevelopment.aspx

(١٦) متاح على الرابط:
.www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21858&LangID=E

تحرزه الدول، بما في ذلك التقدم المحرز في سياق خطة عام ٢٠٣٠، على سبيل المثال فيما يتصل بتحقيق الهدفين ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) و٥ (المساواة بين الجنسين).

٤١- وأشارت دراسة عن أعمال المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى أن أعمالهم يمكن أيضاً أن تعزز المساءلة عن خطة عام ٢٠٣٠. وقد حلل المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في تقاريرهم المواضيعية، أهمية وتكامل معايير حقوق الإنسان الدولية وأهداف التنمية المستدامة وحددوا الثغرات والتحديات في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، يقوم في الوقت الراهن الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بوضع إرشادات لمساعدة الدول ومؤسسات الأعمال على السواء في تقديم توصيات عملية بشأن حماية حقوق المرأة واحترامها وتقديم الإنصاف بشأنها في سياق تجاري وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[١٧]. وبالمثل، يمكن للزيارات القُطرية للمكلَّفين بولايات أن تتيح فرصاً فريدة لسد ثغرات العمل المعياري والجوانب العملية والتنفيذية المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان في سياق خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني[١٨].

٤٢- ومن أجل تحقيق أقصى زيادة في الإسهام المحتمل لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تعزيز المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، قد يلزم بذل المزيد من الجهود. وأعرب كثير من الخبراء عن قلقهم إزاء الانفصال بين المناقشات التي تُجرى في نيويورك وتلك التي تُجرى في جنيف، وخاصة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وآليات حقوق الإنسان، وكذلك فيما يتعلق بكيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في نيويورك وجنيف. وأشار أحد الخبراء إلى عدم وجود أوجه تآزر فيما بين المنتديات العالمية التي تُجرى فيها مناقشات بشأن خطة عام ٢٠٣٠، على سبيل المثال، بين آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي يوجد مقرها في جنيف، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي يوجد مقره في نيويورك والمؤتمرات الإقليمية المعنية بالمرأة والسكان والتنمية. وقد يكون من المفيد أيضاً تعزيز أوجه التآزر والترابط فيما بين النُّهُج التي تعتمدها هيئات معاهدات الأمم المتحدة المختلفة.

٤٣- كما سلّم الخبراء بالحاجة إلى قيام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمواصلة وضع إرشادات بشأن قضايا معينة، مثل إمكانية حصول المرأة على الموارد وسيطرتها عليها، ومسؤوليات مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان، والتزامات الدول خارج إقليمها، بما في ذلك التزامات البلدان المتقدمة. وينبغي زيادة تعميم التحليل الجنساني في جميع أعمال آليات حقوق الإنسان، وخاصة الآليات التي ليست لديها ولايات محددة بشأن حقوق المرأة. ولتحقيق ذلك، تحتاج الآليات إلى تلقي مزيد من المعلومات بشأن القضايا ذات الصلة. وستحتاج منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات المعنية بحقوق المرأة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى، إلى تلقّي الدعم في توليد هذه المعلومات وفي تقديم تقارير عنها إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

(١٧) انظر: "Gender lens to the UNGPs", available at www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/GenderLens.aspx.

(١٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: Christophe Golay, *No One Will Be Left Behind: The Role of United Nations Human Rights Mechanisms in Monitoring the Sustainable Development Goals That Seek to Realize Economic, Social and Cultural Rights*, Academy Briefing No. 11 (Geneva, Switzerland, the Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, 2018).

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٤- وُجد أثناء اجتماع الخبراء توافق في الآراء على أن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والبنات هما مسألتان ذواتا أهمية حاسمة لجميع الأبعاد الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن تنفيذ هذه الخطة ينبغي أن يدفع إلى الأمام بالمساواة بين الجنسين وبتمتع جميع النساء والبنات تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان. كما أن تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء والبنات يشكلان عنصرين حاسمي الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف ذات الصلة بإدارة الموارد والإنتاج وبالعمل المناخي.

٤٥- وسيكون تسخير العائد الديمغرافي عنصراً حاسم الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أنه لا يمكن القيام بذلك دون ضمان تمتع النساء والبنات بحقوق الإنسان، وخاصة التمتع بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية.

٤٦- وأشار الخبراء إلى أن المداخل الاستراتيجية لإدماج البعد الجنساني في الجهود الرامية إلى تحقيق شتى أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تكون تدخّلات تتناول القضاء على العنف الجنساني ضد المرأة، بما في ذلك الممارسات الضارة؛ والتوزيع المتساوي للعمل المنزلي غير المدفوع الأجر؛ والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية الضارة والوصم المرتبط بها؛ وتحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

٤٧- وأكّد الخبراء على أن النساء والبنات لسن مجموعة متجانسة وأنه من الأهمية الحاسمة التركيز على فئات النساء والبنات الأكثر تهميشاً اللواتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التمييز، بما في ذلك الشابات وكبيرات السن. وفضلاً عن ذلك، جرى التأكيد على أن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تعني المساواة بين جميع أنواع الجنس، وهو ما يشمل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص غير الثنائيين. وبينما سُلِّم بالتحديات المتعلقة بالتعبير بدقة عن التنوّع، اتفق الخبراء على أنه إذا لم يُحسب حساب فئات معينة، فستكون هذه الفئات غير مرئية وستُترك خلف الركب في سياق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٤٨- وسلّم الخبراء بأن المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية ستكون ضرورية لجميع أهداف التنمية المستدامة. فمن أجل قياس التأثيرات على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، اقتُرح قياس التغيرات المرتبطة مباشرة بالأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين في المجالات التالية: الأدوار والمسؤوليات؛ وإمكانية الحصول على الموارد والسيطرة عليها؛ والمشاركة وصنع القرار، والأعراف الاجتماعية؛ والتغيير المؤسسي. وينبغي أن يشمل هذا القياس ليس فقط التغييرات في التصورات والمواقف بشأن العلاقات بين الجنسين لدى النساء والبنات ولكن أيضاً لدى الرجال والأولاد.

٤٩- ووُجد توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة تعزيز المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وجرى التأكيد على الدور الحاسم الأهمية لمنظمات المجتمع المدني في هذه الجهود على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وعلى المستوى الوطني، سلّط الخبراء الضوء أيضاً على الدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وللمكاتب الإحصائية

الوطنية في تيسير تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان على البيانات المتعلقة برصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الاستخدام الفعال للتوصيات الصادرة عن المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان في عملية الرصد هذه.

٥٠- ووُجد أيضاً توافق في الآراء على أن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، تنطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز المساءلة عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ كما أن لديها تحليلاتها وإرشاداتها وعملياتها للاستعراض القُطري المنتظم التي يمكن أن تسهل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٥١- وقد انبثقت التوصيات التالية عن المناقشات التي دارت في اجتماع الخبراء:

(أ) ينبغي أن تسعى الدول إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة في جميع مجالات خطة عام ٢٠٣٠، على أن يوضع في الحسبان عدم قابلية أبعادها الثلاثة للتجزئة – الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ب) ينبغي أن تواصل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحليل المنظور الجنساني وحقوق المرأة في مجالات خطة عام ٢٠٣٠ حيث لا يزال إدماج المنظور الجنساني ضعيفاً، وأن تُصدر هذه الآليات توصيات وإرشادات محددة بشأن كيفية النهوض بالمساواة بين الجنسين وباحترام وحماية حقوق الإنسان للمرأة وبالوفاء بهذه الحقوق في هذه المجالات. وينبغي أن تتناول هذه التوصيات والإرشادات بالتفصيل مسؤوليات مؤسسات الأعمال التجارية عن حقوق الإنسان والتزامات الدول خارج إقليمها؛

(ج) ينبغي قيام الجهات صاحبة المصلحة المشارِكة في رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني، بتحسين منهجيات الرصد لديها من أجل التعبير بدقة عن تنوع النساء والبنات والأشخاص غير الثنائيين وغير المطابقين لنوع الجنس، وبالتصدّي لأشكال التمييز المتداخلة التي يواجهنها وبقياس التقدم المحرز بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك عن طريق تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان على البيانات. وتتطلب هذه الجهود المشاركة الحرة والنشطة والهادفة في جميع جوانب عمليات الرصد من جانب النساء والبنات والأشخاص غير الثنائيين أو غير المطابقين لنوع الجنس الذين ينتمون إلى الفئات المهمَّشة؛

(د) ينبغي قيام الجهات صاحبة المصلحة المشارِكة في رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني، بوضع واستخدام مؤشرات للتحوّل في النظرة الجنسانية؛

(هـ) ينبغي تيسير التعاون بين الجهات الفاعلة العاملة في مجال القياس والإحصاءات والجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الإنسان تيسيراً يجري على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(و) ينبغي أن تحظى الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية، بالتشجيع والدعم من أجل الاستخدام النشط للتوصيات والإرشادات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وبحقوق

المرأة والصادرة عن المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، مثل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، بما في ذلك عمليات الاستعراض الوطني الطوعية وأية عمليات وطنية أخرى للرصد والتقييم؛

(ز) ينبغي أن تعزز آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التفاعل مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومع كيانات الأمم المتحدة التي تعمل كوكالات رائدة بشأن المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقاسم المعلومات والورقات والبيانات الخطية المقدَّمة؛

(ح) ينبغي أن تيسر المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة إمكانية وصول الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى ما يصدر عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من توصيات ذات صلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التوصيات الخاصة بكل بلد المصنَّفة حسب هدف (أهداف) التنمية المستدامة التي رُبطت به (بها) والمتاحة عن طريق قواعد البيانات الحالية، مثل الفهرس العالمي لحقوق الإنسان (http://uhri.ohchr.org/) الذي استحدثته المفوضية وطورته و"UPR-SDG Data Explorer" (مستكشِف البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من الاستعراض الدوري الشامل) http://upr.humanrights.dk/ الذي استحدثه وطوره المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. ويمكن أيضاً تقاسم هذا التجميع مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(ط) ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والآليات العالمية والإقليمية إلى تعزيز أوجه التآزر بين المناقشات والمبادرات ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك المناقشات التي تجري في إطار آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛

(ي) ينبغي أن يوسِّع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المجال المتاح لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمجموعات النسائية، لكي تشارك في عملية الاستعراض؛

(ك) ينبغي أن تسعى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الممثلة للفئات المهمَّشة، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، إلى العمل معاً وإلى الدخول في حوارات بشأن أي وجهات نظر ومواقف متنوعة قد تكون لديها، وإلى التعاون من أجل حشد التمثيل للفئات المهمَّشة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تكون هذه الحوارات تفاعلية بين الثقافات وبين الأجيال.